السلطة الدولية لقاع البحار

ISBA/29/A/3–ISBA/29/C/11

الجمعية
المجلس

Distr.: General
18 April 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والعشرون

كينغستون، 15 تموز/يوليه – 2 آب/أغسطس 2024

البندان 14 و 15 من جدول الأعمال المؤقت للجمعية*

اعتماد ميزانية السلطة

اعتماد جدول الاشتراكات المقررة في ميزانية السلطة

البند 16 من جدول أعمال المجلس

ميزانية السلطة الدولية لقاع البحار

الميزانية المقترحة للسلطة الدولية لقاع البحار للفترة المالية 2025–2026

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

1 – يعرض هذا التقرير الاحتياجات المدرجة في الميزانية المقترحة للسلطة للفترة المالية 2025–2026. ويراعي الأمين العام في إعداد الميزانية المقترحة الحاجة إلى تقليل التكاليف التي تتحملها الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إلى أدنى حد ممكن، وكفالة الفعالية من حيث التكلفة في عمل جميع أجهزة السلطة وهيئاتها الفرعية.

2 – وتجدر الإشارة إلى أنه وفقا لأحكام الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982، يُستند في إنشاء وتشغيل أجهزة السلطة وهيئاتها الفرعية إلى نهج تطوّري، مع مراعاة عنصرين بالغي الأهمية هما: أولا، هيكل الإدارة المتوخّى في الاتفاقية والاتفاق؛ وثانياً، الاحتياجات الوظيفية اللازمة للأجهزة والهيئات المعنية لكي تتمكن من الاضطلاع بمسؤولياتها في مختلف مراحل تطور الأنشطة في المنطقة.

* ISBA/29/A/L.1.

24-07122 (A) 130524 160524

الرجاء إعادة استعمال الورق

3 - وقدم الأمين العام، في تقريره إلى لجنة المالية في عام 2023 بشأن تمويل السلطة والاحتياجات الميزانوية المتوقعة للفترة 2025-2030[1]، توقعا إرشاديا لحجم ميزانية الفترة المالية 2025-2026 بقيمة 777 200 27 دولارا، ليُتّخذ كخط أساس ينطلق منه عمل اللجنة ويعكس التطور المتوقع لعمل السلطة. وأحاطت الجمعية علما، في قرارها ISBA/28/A/15 المؤرخ 24 تموز/يوليه 2023، بالآثار المالية والميزانوية المقدّرة المرتبطة بالتطور المتوقع لعمل السلطة خلال الفترة من عام 2025 إلى عام 2030، وبالحاجة إلى ضمان تجهيزها بالقدرات والموارد اللازمة للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية والاتفاق.

4 - وبالنسبة للفترة المالية 2025-2026، يقدّر الأمين العام الاحتياجات الميزانوية للسلطة بمبلغ 000 100 27 دولار، وهو ما يقل بمقدار طفيف عن التوقعات الأولية التي تم حسابها في عام 2023. وعلى الرغم من ازدياد المصروفات الإدارية للأمانة (التي تمثل 65 في المائة من مجموع الميزانية)، فإن الميزانية المقترحة تستند إلى مبدأ النمو الحقيقي الصفري. وترتبط زيادات التكاليف بعوامل خارجية، بما في ذلك الضغوط التضخمية على دولار الولايات المتحدة والدولار الجامايكي، مما يؤدي إلى زيادات في تكلفة السلع والخدمات، وزيادات المرتبات والبدلات التي قررتها لجنة الخدمة المدنية الدولية واعتمدتها الجمعية العامة. وقد طُبّق المبدأ ذاته على سائر أبواب الميزانية المقترحة. وبالنظر إلى التطور الجاري لعمل السلطة، يقترح الأمين العام إضافة وظيفتين جديدتين ونقل وظيفة واحدة قائمة خلال الفترة المالية. وبالنسبة لوحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية (الباب 4 من الميزانية)، يُقترح إنشاء وظيفة إضافية واحدة لعام 2026.

5 - ويجري فيما يلي من سرد موجز تحديدُ التغييرات الرئيسية المقترحة ومقارنتها بالميزانية المعتمدة للفترة المالية 2023-2024. وستتاح للجنة المالية، كالمعتاد، تبريرات مفصّلة لجميع بنود الميزانية وتقسيما مفصلا لعناصر كل منها، وذلك في شكل ورقات غرفة اجتماعات.

ثانيا - النفقات الإدارية للأمانة (الباب 1)

6 - تمثل الميزانية المقترحة للنفقات الإدارية للأمانة 65 في المائة من الميزانية الإجمالية، بزيادة قدرها 000 337 3 دولار على مدى الفترة المالية. ومن هذه القيمة، يمثل مبلغ 000 849 2 دولار زيادة في تكاليف الموظفين. أما باقي الزيادة (000 488 دولار)، فيُعزى إلى الزيادات التضخمية في تكاليف السلع والخدمات المشتراة محليا ودوليا. وليس هناك أي نفقات جديدة مقترحة.

ألف - الوظائف الثابتة

7 - لا بدّ من أن تكون الأمانة قادرة على الاعتماد على قوى عاملة متعددة المهارات ومرنة وقادرة على التنقل والعمل عبر مختلف التخصصات للتمكن من الوفاء بالولايات المعقدة والمترابطة للسلطة بصورة تتسم بالكفاءة وبالفعالية من حيث التكلفة. ولدى الأمانة حاليا 55 وظيفة ثابتة، بما في ذلك وظيفتان تم إنشاؤهما في عام 2023 للمؤسسة. وتشارك السلطة في نظام الأمم المتحدة الموحد للمرتبات والبدلات وتطبّق جداول المرتبات والبدلات التي أقرتها الجمعية العامة ولجنة الخدمة المدنية الدولية. وتعزى الزيادة الكبيرة نسبيا في الاعتماد المخصص للوظائف الثابتة إلى الزيادات في الجداول ذات الصلة، التي تقررها الجمعية العامة ويكلَّف الأمين العام بتطبيقها. وهذا يشمل الزيادات المنتظمة في معدلات تسوية مقر العمل في كينغستون

(1) ISBA/28/FC/2 و ISBA/28/FC/2/Corr.1.

(52 في المائة في عام 2022 مقارنة بـــ 57 في المائة في آذار/مارس 2024)، وزيادة كبيرة في مرتبات الموظفين في فئة الموظفين الفنيين الوطنيين وفئة الخدمات العامة. فاعتبارا من حزيران/يونيه 2023، طرأت زيادة على كل من جدولي مرتبات هاتين الفئتين، بنسبتي 21,75 في المائة و 13,5 في المائة على التوالي، وهو ما أحدث تأثيرا على الميزانية بقيمة 000 260 دولار ســـنويا. وبينما لم تطرأ زيادة على جدول مرتبات موظفي الفئة الفنية في عام 2023، طبّقت لجنة الخدمة المدنية الدولية زيادة بنسبة 3 في المائة على الأجر الداخل في حســـاب المعاش التقاعدي. وزادت لجنة الخدمة المدنية الدولية أيضـــا، بأثر رجعي، اســـتحقاق الإجازة الوالدية ليصـــل إلى 26 أســـبوعا، مما أدى في بعض الحالات إلى نقص في الموظفين واحتياج إلى تعيين موظفين بصفة مؤقتة من أجل مواصلة تقديم الخدمات إلى الدول الأعضاء.

8 - ويقترح الأمين العام الوظائف الجديدة التالية للفترة المالية: إنشـــاء وظيفة جديدة لموظف لشـــؤون التواصـل مع الجهات صـاحبة المصـلحة (ف-4)، وتثبيت وظيفة لموظف قانوني معاون (ف-2) مشـغولة حاليا بصـــفة مؤقتة. ويبلغ مجموع الأثر المترتب في الميزانية على الوظائف الجديدة المقترحة خلال الفترة المالية 000 605 دولار. وبالإضـــافة إلى ذلك، ومع أخذ الحاجة إلى تقليل التكاليف إلى أدنى حد ممكن بعين الاعتبار، يقترح الأمين العام إعادة تصنيف وظيفة ثابتة واحدة برفع رتبتها من ف-2 إلى ف-3.

9 - والوظائف الجديدة المقترحة هي كالآتي:

(أ) موظف لشؤون التواصل مع الجهات صاحبة المصلحة (ف-4): سينضم هذا الموظف إلى وحدة الاتصـــالات داخل المكتب التنفيذي للأمين العام. ومنذ عام 2020، تشـــدّد الدول الأعضـــاء وأصحاب المصلحة الآخرون باستمرار على ضرورة القيام بمزيد من التواصل الاستباقي مع مجموعة متنوعة من أصـحاب المصـلحة، ولا سـيما فيما يتعلق بوضـع مشـروع نظام اسـتغلال الموارد. وسـيضـطلع مسـؤول التواصل مع الجهات صاحبة المصلحة بدور محوري في تمكين السلطة من تلبية حاجتها المتزايدة للتواصل النشط مع جميع أصحاب المصلحة؛

(ب) موظف قانوني معاون (ف-2): تتبع هذه الوظيفة مكتب الشـــؤون القانونية، ويكون شاغلها مسؤولا أمام موظف الشؤون القانونية (الشؤون التنظيمية). وهذه الوظيفة مشغولة حاليا بصفة مؤقتة، وقد ثبت أن لها دورا أساسيا على ضوء الزيادة الكبيرة في عبء العمل المتصل بإعداد مشروع نظام استغلال الموارد. ويُتوقّع من الموظف أن يساعد في مختلف مسارات العمل المتصلة بوضع مشروع النظام، بما في ذلك المعايير والمبادئ التوجيهية، لدعم اسـتغلال الموارد في المنطقة. وهذا سـيشـمل المسـاعدة في إعداد ورقات المعلومات الأساسية للّجنة القانونية والتقنية ولجنة المالية والمجلس.

10 - وبالإضـــافة إلى ذلك، يقترح الأمين العام إعادة تصـــنيف وظيفة واحدة في وحدة تنمية القدرات بالمكتب التنفيذي، من وظيفة برتبة ف-2 إلى وظيفة برتبة ف-3 لموظف ســـياســـة عامة وتخطيط. ويأتي ذلك على إثر اســـتعراض شـــامل لمهام وحدة تنمية القدرات التي تلعب دورا محوريا في إدارة برنامج تدريب المتعاقدين ودعم مختلف المبادرات المتماشـــية مع الخطة الاســـتراتيجية للســـلطة للفترة 2019-2025 واستراتيجية السلطة لتنمية القدرات. ومن خلال إضـافة موظف سياسـة عامة وتخطيط، سيُضـمن التوظيف الأمثل للموارد، وســتُعزّز في الوقت نفســه قدرة الوحدة على إدارة حافظتها المتنوعة والمتنامية، والتي تضـــم مبادرات من قبيل مشـــروع موارد قاع البحار العميقة في أفريقيا ومشـــروع إشـــراك المرأة في بحوث أعماق البحار. وتقدّر التكلفة الإضافية بمبلغ 000 38 دولار خلال الفترة المالية.

باء – تكاليف الموظفين العامة

11 – تغطي تكاليف الموظفين العامة تقديرات إجمالي الإنفاق على استحقاقات الموظفين، بما يشمل عناصر من قبيل منحة التعليم وإعانة الإيجار والسفر في إجازة زيارة الوطن والسفر عند التعيين وإنهاء الخدمة وإعانات التأمين. ويتم تحديد التكاليف على أساس حزمة البدلات والاستحقاقات التي تحدّدها لجنة الخدمة المدنية الدولية، إلى جانب معدّل دوران الموظفين الاعتيادي (التعيينات وحالات انتهاء الخدمة)، غير أنه قد يكون من الصعب جدا التنبؤ بها لأن النفقات تتوقّف على خصائص الموظفين. وقد شهد العامان الماضيان زيادات كبيرة في جميع عناصر تكاليف الموظفين العامة. فعلى سبيل المثال، ارتفعت استحقاقات منحة التعليم من 000 170 دولار في عام 2022 إلى 000 280 دولار في عام 2023. وشهدت السلطة حالات متكررة لتكبّد تكاليف تتجاوز المبلغ المرصود لهذا البند من الميزانية (بلغت 000 450 دولار في عام 2023)، مما يدل على أن هناك إبخاساً مستمراً في تقدير الميزانية. ويتأثر أيضا بند الميزانية هذا، هو وغيره من بنود الميزانية البرنامجية، بزيادة بدل الإقامة اليومي المحدّد لكينغستون من 290 دولارا إلى 520 دولارا (زيادة بنسبة 76 في المائة)، اعتبارا من نيسان/أبريل 2024، مما يضيف حوالي 000 65 دولار سنويا إلى تكاليف الموظفين العامة فيما يتصل بالتعيين الأولي ومنح الاستقرار نتيجةً لدوران الموظفين. ويمثل الاعتماد المقترح البالغ 000 239 5 دولار للفترة المالية 2025–2026 تقييما دقيقا لتكاليف الموظفين العامة استنادا إلى خصائص الموظفين الموجودين حاليا بالأمانة.

جيم – كتب المكتبة ولوازمها

12 – على ضوء عملية التطوير الاستراتيجي المتعلقة باستراتيجية المكتبة وإدارة المعارف، تعكس الميزانية المقترحة للفترة 2025–2026 الزيادة البالغة 21 في المائة اللازمة لتلبية متطلبات تحويل مكتبة ساتيا ن. ناندان إلى مركز معرفي دينامي لخدمة الموظفين وأصحاب المصلحة على السواء. وستضفي هذه الزيادة الاستقرار على المستودع المعرفي وستزيد من حجمه، كما ستفضي إلى تعزيز المعروض من المحتوى الرقمي وتقوية الشراكات. وتشمل الاستثمارات الرئيسية تنفيذ نظام كاتالوغ الوصول العام باتصال مباشر بالحاسوب، وبالتالي تعزيز البنية التحتية للمستودع الرقمي وتحديث مرافق تخزين البيانات. وتعدّ هذه التحسينات محورية لتعزيز تبادل المعارف وتشجيع التعاون وضمان تطور المكتبة لتصبح مركزا تفاعليا يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للسلطة ويلبّي متطلبات كفاءتها التشغيلية.

دال – اقتناء المعدات والأثاث وغير ذلك من الأصناف

13 – ينصبّ تركيز مخصصات الميزانية لعمليات الاقتناء في الفترة المالية 2025–2026 في المقام الأول على المعدات المتصلة بالأمن مثل نظم الدوائر التلفزيونية المغلقة، وعلى استبدال عناصر الأثاث المكتبي الأساسية، والاستبدال الروتيني لمركبة واحدة، إلى جانب نفقات أخرى متصلة بتكنولوجيا المعلومات. وعمليات الاقتناء هذه ضرورية من أجل رفاه شاغلي المكاتب وتهيئة بيئة عمل آمنة ومؤاتية للموظفين. وفيما يتعلق بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، من المقرر القيام باستثمارات لاستبدال وتحديث المعدات بغية تعزيز قدرات التخزين وموثوقية النظم. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن خطة الشراء اقتناء أجهزة لتأمين الشبكة بشكل محكم، والدعم اللازم لأجهزة الخواديم ومشتملاتها لبلوغ الشكل الأمثل من الكفاءة التشغيلية. وتشمل العناصر الأخرى سعة إضافية لتحسين تخزين البيانات، ونظام للحفظ الاحتياطي للبيانات دون

الاتصال بالإنترنت لإكساب نظام الحفظ الاحتياطي القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات، واستثمارات في صورة التكاليف السنوية لمواقع استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، فضلا عن الترقيات المتعلقة بسعة نطاق الإنترنت لضمان الموصولية وإمكانية الوصول إلى البيانات بلا انقطاع.

هاء - تراخيص واشتراكات البرامجيات

14 - في السنوات الأخيرة، كان هناك اتجاه نحو الحصول على الخدمات عن طريق دفع اشتراكات دورية واقتناء التراخيص إلكترونيا لحزم البرامجيات وغيرها من منتجات تكنولوجيا المعلومات. وتشمل هذه حزم التصميم الإبداعي لدعم الاتصالات، والتقنيات المتطورة لإنتاج الخرائط وبرامجيات نظم المعلومات الجغرافية، وأدوات الإنتاجية (مثل Microsoft Office)، وأدوات الاتصالات والبرامجيات الأمنية. ولإدارة هذه التكاليف بفعالية، يُقترح فصل جميع تكاليف الاشتراكات في بند جديد من بنود الميزانية يخصّص للاشتراكات تحديدا. ويمثل الاعتماد المقترح البالغ 000 82 دولار التكلفة الحالية للاشتراكات بعد إجراء استعراض داخلي دقيق للتكاليف الضرورية. ومن المهم ملاحظة أن الاعتماد المقترح لا يمثل أموالا جديدة، بل إنه يمثل تكاليف يتم تكبّدها بالفعل في إطار عدد من بنود الميزانية الأخرى. وقد تم عرض تفاصيل هذه التكاليف بشكل منفصل في الميزانية المقترحة لزيادة الشفافية وضمان رقابة داخلية أفضل على النفقات.

واو - إدارة المباني

15 - يشمل بند الميزانية هذا المصروفات المرتبطة بمباني السلطة، بما في ذلك الصيانة، والمرافق العامة، والأشغال الثانوية، واستئجار مكتب السلطة في نيويورك. وتشير توقعات عام 2024 إلى أن النفقات ستبلغ 000 443 دولار. ورُصد مخصّص لزيادة تضخمية بنسبة 7 في المائة في عامي 2025 و 2026. ومن المحتمل أن تتأثر هذه التكاليف بزيادة الحد الأدنى للأجور في جامايكا بنسبة 44 في المائة. وليس هناك أي نفقات رأسمالية مقترحة.

زاي - المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام/التخطيط المركزي للموارد

16 - رُصد مخصّص للتحسينات والتحديثات الروتينية لوحدات نظام SAP Business One المستخدم حاليا للتخطيط المركزي للموارد. ومن خلال التحسينات والترقيات، سيتمكن الموظفون من التعامل مع مختلف خاصيات البرنامج الحاسوبي بفعالية، مما سيفضي إلى تبسيط العمليات وتقليل الأخطاء وزيادة الإنتاجية. ويُخصّص مبلغ 000 28 دولار إضافي للتدريب، وهو متطلب حاسم لتعظيم الكفاءة التشغيلية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

ثالثا - خدمات المؤتمرات (الباب 2)

17 - بقي الاعتماد المخصص لخدمات المؤتمرات عند مستوى 000 413 3 دولار، حيث لم تكن هناك زيادة كبيرة (1,6 في المائة) عن دورة الميزانية السابقة. ويستند هذا التقدير إلى التكاليف الفعلية المتكبدة خلال الفترة المالية 2023-2024 وافتراض الإبقاء على نمط الاجتماعات عند 48 يوما كحد أقصى (5 أيام للجمعية، و 20 يوما للمجلس، و 20 يوما للّجنة القانونية والتقنية، و 3 أيام للجنة المالية) في عامي 2025 و 2026. وتتصل التكاليف الرئيسية في إطار هذا الباب بخدمات الترجمة الشفوية عن بُعد والترجمة

التحريرية للوثائق. وفيما يتعلق بالترجمة الشفوية، جدّدت الأمانة عقدها مع شركة Interprefy لتوفير الخدمات عن بُعد، وستواصل استكشاف سبل خفض التكاليف في المستقبل. وتوفّر الأمم المتحدة خدمات ترجمة تحريرية بتكلفة تبلغ حوالي 930 دولارا للصفحة. وتوجد ضوابط صارمة على مستوى الأمانة لتطبيق حدود قصوى على طول وكمية الوثائق الرسمية، ولكن من البديهي أنه يصعب التنبؤ بالطلب في المستقبل (على سبيل المثال، سيُتكبّد حوالي 000 750 دولار لمجرّد ترجمة مشروع نظام استغلال الموارد مع ما يتصل به من معايير ومبادئ توجيهية). ولم يُرصد مخصص لأي زيادة قد تحدث في تكلفة استئجار مركز جامايكا للمؤتمرات، على الرغم من مشروع التجديد الجاري. ولم يُدرج أي مخصص لعقد اجتماعات إضافية للّجنة القانونية والتقنية أو المجلس في حال ورد طلب للموافقة على خطة عمل للاستغلال.

رابعا - نفقات البرامج (الباب 3)

18 - تمثل الميزانية البرنامجية تكاليف الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة تماشيا مع الخطة الاستراتيجية للسلطة للفترة 2019-2025 والتوجّهات التي أقرتها الدول الأعضاء. وفي دورات الميزانية السابقة، أيّدت لجنة المالية الإبقاء على ميزانية البرامج في حدود النطاق المستصوب، أي بين 16 و 18 في المائة من الميزانية الإجمالية. وبالنظر إلى الزيادات الضرورية في أجزاء أخرى من الميزانية، اتّبع الأمين العام نهج النمو الحقيقي الصفري في إعداد ميزانية البرامج، مما أدى إلى تخفيضها إلى 13 في المائة من الميزانية الإجمالية. وتتماشى الزيادات في النفقات مع التضخم، الذي يكافئ 000 277 دولار (8 في المائة)، مع إضافة برنامج جديد يعكس تكلفة مشاركة السلطة في مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، المقرّر عقده في نيس، فرنسا، في عام 2025. وتعكس السرود الموجزة التالية التوجّه والنواتج المتوقعة في إطار كل برنامج.

ألف - تطوير الإطار التنظيمي للأنشطة في المنطقة (البرنامج 3-1)

19 - ترد أهداف السلطة فيما يتعلق بتعزيز الإطار التنظيمي للأنشطة في المنطقة للفترة 2019-2025 في التوجه الاستراتيجي 2 للخطة الاستراتيجية وخطة العمل الرفيعة المستوى التي اعتمدتها الجمعية في الدورة الخامسة والعشرين للسلطة (انظر ISBA/25/A/15 و ISBA/25/A/15/Corr.1).

20 - ويعتبر تعزيز الإطار التنظيمي للأنشطة في المنطقة عملية مستمرة تركز حاليا على تطوير النظام المتعلق باستغلال الموارد المعدنية في المنطقة وما يرتبط به من معايير ومبادئ توجيهية، وفقا لخريطة طريق وافق عليها المجلس في عام 2023. ومن المتوقع أن يستمر هذا العمل.

21 - وتجدر الإشارة أيضا إلى أن المجلس كان قد طلب إلى اللجنة القانونية والتقنية أن تضطلع على سبيل الأولوية بالعمل المتصل بوضع المعايير والمبادئ التوجيهية، مع مراعاة أنه ينبغي وضع المعايير والمبادئ التوجيهية اللازمة بالتوازي والاتساق مع استكمال وضع النظام بحيث تشكل هذه النواتج حزمة واحدة (انظر ISBA/26/C/57). وتجدر الإشارة كذلك إلى أن اللجنة القانونية والتقنية قرّرت اعتماد نهج من ثلاث مراحل لوضع مشروع المعايير والمبادئ التوجيهية: المرحلة 1 التي تتعلق بالمعايير والمبادئ التوجيهية التي يعتبر وجودها ضروريا عند اعتماد مشروع نظام الاستغلال؛ والمرحلة 2 التي تتعلق بالمعايير والمبادئ التوجيهية التي يعتبر وجودها ضروريا عند تلقّي طلب للموافقة على خطط عمل للاضطلاع بنشاط استغلال؛

والمرحلة 3 التي تتعلق بالمعايير والمبادئ التوجيهية التي يُعتبر وجودها ضروريا عند اعتماد مشروع نظام الاستغلال قبل بدء أنشطة التعدين التجارية في المنطقة (انظر ISBA/25/C/19/Add.1). وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة قامت على سبيل الأولوية بالعمل على وضع المعايير والمبادئ التوجيهية للاستغلال في المنطقة في عامي 2020 و 2021 وأصدرت ما مجموعه 10 مجموعات من مشاريع المعايير والمبادئ التوجيهية الخاصة بالمرحلة 1 بعد آخر اجتماعاتها في عام 2021. ونُقّحت المعايير والمبادئ التوجيهية وفقا للتعقيبات التقييمية الواردة خلال المشاورات مع أصحاب المصلحة وقُدّمت إلى المجلس لينظر فيها في أوائل عام 2022. وبناء على ذلك، سيلزم إجراء عملية استعراض جديدة، استنادا إلى الانطباعات التقييمية المعرب عنها في المشاورات مع أصحاب المصلحة والتطوير المستمر لنظام الاستغلال، وذلك لجعل مشروع المعايير والمبادئ التوجيهية متوافقا مع النظام.

22 - وستدعم الأمانة عمل أجهزة السلطة عن طريق إعداد دراسات وتحليلات الخبراء، حسب الاقتضاء، مما سيساعد في إصدار تنقيحات لمشروع النظام وإعداد مشروع للمعايير والمبادئ التوجيهية لتنظر فيها اللجنة القانونية والتقنية، وتنظيم المشاورات المطلوبة مع أصحاب المصلحة، وهو ما سيشمل حلقات عمل بشأن العمل المستمر المتعلق بالمعايير والمبادئ التوجيهية.

23 - وتشمل النواتج المتوقعة ما يلي:

(أ) الدعم المستمر لتطوير نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة وما يرتبط به من معايير ومبادئ توجيهية مندرجة ضمن المرحلة 1، بهدف اعتمادها من قبل الأجهزة ذات الصلة في السلطة؛

(ب) إحراز تقدم في وضع المعايير والمبادئ التوجيهية المندرجة ضمن المرحلة 2 بهدف اعتمادها من قبل الأجهزة ذات الصلة في السلطة؛

(ج) وضع واعتماد نظام للمدفوعات، مع جدول معدلات الدفع المتصل به، وذلك على أساس تطور النموذج المالي الذي يناقشه المجلس حالياً وخطط الأعمال المستهدفة التي يُتوقّع من المتعاقدين تقديمها؛

(د) مواصلة وضع معايير التقاسم العادل لتوزيع الفوائد المالية والفوائد الاقتصادية الأخرى المستمدة من الأنشطة في المنطقة؛

(هـ) إصدار التقارير وورقات المناقشة والدراسات التقنية وغير ذلك من الدراسات التي تطلبها أجهزة السلطة.

24 - وسينفَّذ البرنامج 3-1 بتوجيه من مكتب الشؤون القانونية. وسيتم تقديم إسهامات فنية لعملية وضع مشاريع المعايير والمبادئ التوجيهية ودراسات الخبراء والتحليلات من خلال خليط من الخبرات الداخلية والخبراء الاستشاريين المستعان بهم، وهو ما يستلزم رصد مخصصات مالية. وستتضمن ميزانيات حلقات العمل مخصّصات لضمان مشاركة ممثلي الدول النامية، على نحو ما طلبته الجمعية. ويلزم توفير ميزانية للسفر لحضور حلقات العمل والاجتماعات والمؤتمرات الدولية المتعلقة بالجوانب القانونية والتقنية للإطار التنظيمي. كما يلزم توفير ميزانية للطباعة الخارجية لنشر نواتج حلقات العمل كدراسات تقنية للسلطة، وللتواصل مع أعضاء السلطة.

باء - حماية البيئة البحرية، بما في ذلك خطط الإدارة البيئية الإقليمية (البرنامج 3-2)

25 - يدعم البرنامج 3-2 تنفيذ مسؤوليات السلطة وولاياتها بموجب المادة 145 من الاتفاقية، التي يتعين بموجبها اتخاذ التدابير فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة لضمان الحماية الفعالة للبيئة البحرية من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن تلك الأنشطة. وبناء على ذلك فإن البرنامج يتناول التوجه الاستراتيجي 3 للخطة الاستراتيجية للسلطة للفترة 2019-2025، وبالأخص فيما يتعلق بالتقييمات البيئية الإقليمية وتقييمات الأثر البيئي والتطوير الجاري لخطط الإدارة البيئية الإقليمية والعتبات البيئية.

26 - وتشمل الأهداف المحددة للبرنامج 3-2 ما يلي:

(أ) مواصلة تيسير تنفيذ واستعراض خطة الإدارة البيئية لمنطقة كلاريون - كليبرتون، مع التركيز على الإجراءات الأخرى المحددة في الوثيقة ISBA/26/C/43، على نحو ما طلبه المجلس في قراره ISBA/26/C/58؛

(ب) المضي قدماً بتطوير خطط الإدارة البيئية الإقليمية في المناطق ذات الأولوية التي حددها المجلس، حيث يتم البناء على نتائج حلقات عمل الخبراء، ودعم ما يلزم إجراؤه من استعراض لهذه الخطط، فضلا عن تنفيذها بعد اعتمادها من قبل المجلس، بما في ذلك مواصلة أعمال توليف البيانات البيئية التي يجمعها المتعاقدون؛

(ج) ضمان التحقق في الوقت المناسب من اكتمال بيانات الأثر البيئي وفقا للإطار التنظيمي للسلطة؛

(د) تقديم الإسهامات العلمية والتقنية اللازمة لوضع وتنفيذ قواعد السلطة وأنظمتها وإجراءاتها ذات الصلة بحماية البيئة البحرية، بما في ذلك المعايير والمبادئ التوجيهية؛

(هـ) تقديم الإسهامات الإدارية والتقنية اللازمة لوضع عتبات بيئية، بما يشمل إجراء التعديل اللازم لهذه العتبات على ضوء ما يستجد من معارف وتطورات تكنولوجية، وفقا لطلب المجلس أو اللجنة القانونية والتقنية؛

(و) تقديم الدعم العلمي والتقني اللازم لمشاركة السلطة في تنفيذ الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، فضلا عن العمليات والمبادرات العالمية والإقليمية الأخرى المتصلة بحماية البيئة البحرية.

27 - ومن خلال هذا البرنامج، سيُكفل وضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية وتنفيذها، بما في ذلك من خلال توليف البيانات والمعلومات العلمية وتحليلها، وسيُتّبع أسلوب علمي مُحكم في وضع العتبات البيئية والتحقق من اكتمال تقييمات الأثر البيئي فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة. والإنجازات المحددة هي كالآتي:

(أ) عقد حلقة عمل واحدة للخبراء لاستعراض تنفيذ خطة الإدارة البيئية لمنطقة كلاريون - كليبرتون؛

(ب) عقد حلقة عمل واحدة للخبراء للدفع قدما بوضع خطط إقليمية للإدارة البيئية في المناطق ذات الأولوية التي حددها المجلس؛

(ج) تنظيم ما يلزم من أنشطة تبادل المعلومات والمشاورات بشأن مشروع خطة الإدارة البيئية الإقليمية الذي وضعته اللجنة القانونية والتقنية لمنطقة شمال غرب المحيط الهادئ؛

(د) استعراض وتوليف بيانات خط الأساس البيئي المستمدة من قاعدة بيانات السلطة الدولية لقاع البحار (DeepData) وغيرها من البيانات والمعلومات العلمية لدعم وضع واستعراض خطط الإدارة البيئية الإقليمية، فضلا عن وضع العتبات البيئية، وتيسير تحديد الفجوات القائمة في البيانات وما يتصل بذلك من جهود لجمع العينات لمعالجة هذه الفجوات؛

(هـ) تيسير الاستعراض والتنفيذ اللازمين لخطط الإدارة البيئية الإقليمية، وفقا لتوجيهات اللجنة القانونية والتقنية، بما في ذلك تنظيم الأنشطة ذات الأولوية المحدّدة في إطار خطط الإدارة البيئية الإقليمية؛

(و) التحقق في الوقت المناسب من اكتمال بيانات الأثر البيئي المقدّمة من المتعاقدين؛

(ز) مواصلة دراسة التفاعلات بين أنشطة التعدين المستقبلية والصناعات البحرية الأخرى بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة؛

(ح) التعاون التقني المتصل بتنفيذ الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، بما في ذلك الاتساق في تطبيق المعايير والمنهجيات العلمية لوضع أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق وتقييمات الأثر البيئي؛

(ط) تقديم الإسهامات التقنية في إطار المشاركة في العمليات والمبادرات العالمية والإقليمية الأخرى، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي.

28 - وسيلزم رصد تمويل مخصّص لتنفيذ البرنامج، وللاستعانة بخبراء استشاريين يقومون بجمع البيانات العلمية وتحليلها واستعراضها، وتنظيم حلقات العمل المخطط لها بشأن خطط الإدارة البيئية الإقليمية والعتبات البيئية، والمشاركة في مختلف العمليات الدولية والإقليمية ذات الصلة، والتواصل مع أصحاب المصلحة.

جيم - إدارة البيانات (الموارد والبيئة) (البرنامج 3-4)

29 - يدعم البرنامج 3-4 الولايات المحددة المسندة إلى السلطة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لتشجيع وتيسير وكفالة تبادل البيانات المجمّعة عن طريق الأنشطة في المنطقة، مع القيام في الوقت ذاته بتعزيز تنسيق الجهود المضطلع بها في إطار بحوث أعماق البحار من قبل القطاع الصناعي والأوساط العلمية والدول الأعضاء. وعلى وجه الخصوص، يشكل البرنامج مرتكزا لتنفيذ خريطة الطريق الاستراتيجية لإدارة البيانات للفترة 2024-2028، المصمّمة لدعم الخطة الاستراتيجية للسلطة للفترة 2019-2025 وتنفيذ الأولويات البحثية الاستراتيجية الستّ المحددة في خطة عمل البحث العلمي البحري دعما لعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة.

30 - وتشمل الأهداف المحددة للبرنامج 3-4 خلال الفترة المالية 2025-2026 ما يلي:

(أ) مواصلة تعزيز توافر البيانات والمعلومات البيئية وإمكانات الوصول إليها؛

(ب) تيسير التحليل العلمي وتوليف البيانات والمعلومات البيئية دعما لعمل السلطة في المجال التنظيمي؛

(ج) ضمان فعالية الإجراءات الإدارية والنظم التقنية للتخزين الآمن لبيانات السلطة؛

(د) تعزيز قابلية التشـــغيل البيني لقاعدة البيانات البيئية "DeepData" مع ســـائر قواعد البيانات المحيطية المتاحة.

31 - والنواتج المحددة هي كالآتي:

(أ) زيادة قدرة تكنولوجيا المعلومات على الصـــمود في مواجهة الصـــدمات وتحســـين بنية الأمن البياناتي؛

(ب) تحليل البيانات الموجودة في قاعدة بيانات "DeepData" لإثراء ودعم اتّباع النهج العلمي والاضطلاع بعمل قائم على الحقائق من جانب مختلف أجهزة السلطة فيما يتصل بتلخيص وتحليل البيانات التي يتم جمعها من المنطقة؛

(ج) تطوير وحدة البيانات الأوقيانوغرافية في قاعدة بيانات "DeepData" باســـتخدام نظم المعلومات الجغرافية لتوجيه عمليات التمثيل المرئي لإيجاد مستوى أعلى من الفهم؛

(د) تحســـين البيانات الموجودة في قاعدة بيانات "DeepData" من حيث الكمّ والكيف من خلال الاستخدام الفعّال لنماذج الإبلاغ الخاصة بالسلطة وإدماج البيانات الوصفية.

32 - وستظل هناك حاجة إلى تحسين البنى التحتية كجزء من ميزانية الصيانة والدعم. ويشمل ذلك شراء مكونات إضافية من المعدات والبرامجيات الحاسوبية تماشيا مع معايير القطاع الصناعي لضمان توافر قدرة أكبر على الصـــمود في مواجهة الصـــدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات وقدر أكبر من أمن تكنولوجيا المعلومات ضمن إطار البنية التحتية لإدارة البيانات في الأمانة. وسيظل تطوير البرامجيات يستلزم الاستعانة بخبراء استشاريين يتم تكليفهم بتحسين واجهة المستخدمين لقاعدة بيانات "DeepData" وتطوير خاصيات جديدة. وهذا ســـينطوي على اســـتحداث أدوات إبلاغية جديدة لمســـاعدة الأمانة واللجنة القانونية والتقنية. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك حاجة إلى خبراء استشاريين لإنجاز إنشاء وحدة البيانات الأوقيانوغرافية في قاعدة بيانات "DeepData". وتهدف الأمانة أيضا إلى تنظيم حلقتي عمل بشأن أفضل الممارسات في مجال إدارة البيانات العلمية ودعم قدرات البلدان النامية في مجال إدارة البيانات. ويلزم رصـد ميزانية للسـفر لتيسير استمرار مشاركة الأمانة في مختلف الاجتماعات الدولية ذات الصلة لتبادل البيانات وتشجيع مشاركة مختلف مجموعات المستعملين التي تربطها صلات بقاعدة بيانات "DeepData".

دال - تعزيز وتشجيع البحث العلمي البحري في المنطقة (البرنامج 3-5)

33 - يدعم البرنامج 3-5 الأنشـــطة المتعلقة بولايات وأدوار الســـلطة في البحث العلمي البحري في المنطقة، تماشـــيا مع المادة 143 والأحكام الأخرى ذات الصـــلة في الاتفاقية. ويتســـق البرنامج مع الخطة الاستراتيجية للسلطة للفترة 2019-2025، وهو يركز على المضـي قدما بتنفيذ خطة عمل السلطة للبحث العلمي البحري، التي اعتمدتها الجمعية في عام 2020، وتوفير أفضـل الأدلة العلمية المتاحة لدعم العمليات المحيطية العالمية. وتهدف أنشطة البرنامج إلى تيسير الشراكات التعاونية في المجال العلمي من أجل تجميع المعلومات العلمية وتوليدها وتوليفها لتعزيز فهم بيئة البحار العميقة ونظمها الإيكولوجية في المنطقة.

34 - وتشمل الأهداف المحدّدة للبرنامج 3-5 ما يلي:

(أ) تقديم الإسهامات العلمية اللازمة ووضع منهجيات علمية لإثراء ودعم تدابير التخطيط المكاني وغيرها من تدابير الإدارة البيئية ذات الصلة لحماية البيئة البحرية؛

(ب) دعم التعاون على نطاق المناطق الإقليمية بأسرها من أجل تنسيق عمليات الرصد الدائم للمحيطات العميقة، مع التركيز بشكل خاص على المجالات ذات الأهمية البيئية الخاصة، وذلك لتوجيه عمليات تصميم وتطوير برامج الرصد وتوجيه تصميم واستعراض أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق لحماية الموائل؛

(ج) تيسير وضع نُهُج النمذجة المتعلقة بالنظم الإيكولوجية لأعماق البحار للمساهمة في العمليات العالمية والجهود القائمة والإبلاغ عن المؤشرات المتعلقة بصحة المحيطات وحالتها. وستساعد نُهُج النمذجة على مواصلة استعراض البيانات العلمية واستخدامها ونشرها، وستوجّه عملية تحديد واستعراض قيم العتبات البيئية ومدى قدرة النظم الإيكولوجية على الصمود في مواجهة الصدمات، إلى جانب مساعدتها في الوقت ذاته على حفز التعاون العلمي فيما بين الدول الأعضاء والمتعاقدين والأوساط العلمية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة؛

(د) حفز عمليات وضع الأدوات والمنهجيات المبتكرة لمواصلة النهوض بالابتكار في بحوث التنوع البيولوجي في أعماق البحار لمختلف الأحواض المحيطية من خلال الشروع في دعم النُّهُج التعاونية لتوحيد نمط تصنيف الأنواع، وهو ما سيتيح المجال لتعزيز تقييم التنوع البيولوجي على الصعيدين المحلي والإقليمي.

35 - وسيساعد البرنامج 3-5 على إنجاز الأولويات الاستراتيجية الستّ لخطة عمل السلطة للبحث العلمي البحري عن طريق ما يلي:

(أ) المساهمة في شبكات تقاسم المعارف من أجل تنسيق عمليات الرصد الطويلة الأجل لأعماق البحار لحفز عمليات تصميم المراصد المستخدمة لآجال طويلة في أحواض المحيطات، ولا سيما في المناطق المستهدفة بالحماية البيئية، في شراكات مع الشبكات القائمة لرصد أعماق المحيطات، والمؤسسات العلمية، والمتعاقدين، وغير ذلك من المنظمات الدولية؛

(ب) وضع نُهُج للنمذجة المتكاملة والتحقّق من دقتها للوقوف على حالة وصحة أعماق المحيطات من خلال تقييم الاتجاهات الزمنية والمكانية للبارامترات البيئية، بما في ذلك لأغراض الكشف عمّا يُحتمل وجوده من آثار بشرية المنشأ؛

(ج) القيام بأعمال متطورة لتحديد أصناف الكائنات الحية في أعماق البحار وتوصيفها، مع التركيز على المجتمعات السطحية والتنوع الوظيفي، وكذلك توحيد نمط بيانات تصنيف الأنواع، بما في ذلك من خلال التعاون بين العلم والصناعة وتطوير مجموعات أدوات لتحديد الأنواع (مثل قوائم الأنواع الإقليمية وكاتالوغات الصور الملتقطة تحت الماء والمراجع الوراثية)؛

(د) تطوير المنتجات الإعلامية والنواتج المعرفية المصاحبة لنشرها على مختلف الجماهير المستهدفة (مقرّرو السياسات والعلماء وعموم الجمهور) وللإبلاغ بفعالية عمّا يُخلص إليه من نتائج علمية وضمان تبنّيها في العمليات العالمية الأخرى، أينما انطبق هذا.

36 - وسيلزم رصد تمويل مخصّص لتنفيذ هذا البرنامج، إلى جانب الحاجة إلى الاستعانة بالاستشاريين ذوي الخبرة التقنية المتخصّصة لوضع نماذج رياضية وأدوات متطورة لتقييم التنوع البيولوجي. وبالإضافة إلى ذلك، سيُرصد تمويل لتنظيم اجتماعات للمناقشة العلمية بشأن ما طُوّر من نُهُج النمذجة والبرمجة، وستنظم مناسبة واحدة على الأقل للتوعية والنشر بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين. وأخيرا، سييسّر التمويل المشاركة في الاجتماعات الدولية ذات الصلة لغرض التواصل مع أصحاب المصلحة، وسيكفل أن يشكل العمل العلمي الذي تضطلع به السلطة إثراءً لجداول الأعمال العالمية المتعلقة بالمحيطات.

هاء - أنشطة الاتصالات والتوعية (البرنامج 3-6)

37 - هناك اعتراف عام بين أعضاء السلطة بوجود حاجة لأن تزيد السلطة من اتصالاتها بشأن أعمالها وأنشطتها. وينبغي اعتبار ذلك أولوية في هذا الوقت الحرج، حيث يُنظر إلى المصلحة العامة المتولدة عن تحسين الاتصالات وإمكانات الوصول إلى المعلومات كعنصر أساسي في العملية التفاوضية الجاري تطويرها. ويتمثل التوجّه العام للبرنامج 3-6 في دعم عمل السلطة على الوفاء بمسؤولياتها وفقا للاتفاقية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية المحددة في الخطة الاستراتيجية للسلطة للفترة 2019-2025.

38 - وقد أضاف العمل الذي اضطلعت به السلطة في إعداد وتنفيذ منتجات الاتصال المصمّمة لملاءمة سياقاتها المحدّدة قيمة كبيرة لأنشطة السلطة في مجال التوعية. وبوجه عام، أسفرت هذه الجهود عن تسليط مزيد من الضوء على ولاية السلطة وبرامجها، مع المساعدة في الوقت ذاته على زيادة وضوح عملها وتعزيز مصداقيته. وتساهم الأنشطة التي تنفذها وحدة الاتصالات في معالجة الحالة العامة لعدم فهم دور السلطة وولايتها وما يجري تداوله من معلومات مغلوطة بهذا الخصوص بين الجمهور وأصحاب المصلحة الذين يقومون بأدوار في إدارة المحيطات. كما أنها تسهم إسهاما كبيرا في إعطاء جميع أصحاب المصلحة المهتمّين أدوارا في عمل السلطة.

39 - وللبرنامج 3-6 هدفان رئيسيان. فأولا، يهدف البرنامج إلى النهوض بمهمة السلطة من خلال تسليط مزيد من الضوء على أنشطتها وتعزيز مصداقية وأثر هذه الأنشطة. وثانياً، يهدف البرنامج إلى ضمان فعالية تعميم المعلومات على أصحاب المصلحة الرئيسيين المرتبطين به وتعميم تعقيباتهم التقييمية عبر مختلف القنوات. وعلى النحو المبين في خطتها الاستراتيجية، تلتزم السلطة بضمان الشفافية وإيصال المعلومات حول عملها في الوقت المناسب وبطريقة فعّالة من حيث التكلفة من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات غير السرية وبناء منصة للتواصل والتشاور مع أصحاب المصلحة تسهّل الحوار المنفتح والهادف والبنّاء، بما في ذلك بخصوص توقعات أصحاب المصلحة.

40 - وتتألف وحدة الاتصالات من موظف متخصص في الاتصالات (ف-4)، ومنقّح مطبوعات (ف-2)، ومساعد اتصالات أقدم (خ ع-7)، وهم مسؤولون عن الإشراف على جميع أنشطة الاتصالات والتوعية في السلطة وتنفيذها. وفيما يتعلق بنواتج الاتصالات التي تتطلب مهارات تقنية تقع خارج نطاق اختصاص الوحدة، مثل إنشاء المواقع الشبكية، وتصوير الفيديو، والإنتاج الرقمي، والتصميم، تسعى الوحدة إلى الاستعانة بخدمات خبراء استشاريين خارجيين متخصّصين في الاتصالات لتأدية هذه المهام.

41 - ومنذ عام 2020، أشارت الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة مرارا وتكرارا إلى الحاجة إلى التواصل بصورة أكثر استباقية مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، ولا سيما في سياق وضع مشروع نظام الاستغلال. وبناء على ذلك، يعتبر إنشاء وظيفة جديدة لموظف لشؤون التواصل مع الجهات صاحبة

المصلحة (ف-4) متطلّبا ضروريا وأداة أساسية لتمكين السلطة من تلبية ما يُطلب منها بشكل متزايد في مجال التواصل النشط مع جميع أصحاب المصلحة.

42 - وستركز الأنشطة ذات الأولوية التي ستنفذها وحدة الاتصالات خلال الفترة المالية 2025-2026 على ما يلي:

(أ) توفير خدمات الاتصالات لتغطية الدورات السنوية للسلطة، بما في ذلك من خلال إصدار النشرات اليومية، والتغطية الفوتوغرافية، والبيانات والإحاطات الصحفية؛

(ب) المساهمة في زيادة معرفة الجمهور بالإطار التنظيمي للأنشطة في المنطقة وفهمه له واكتسابه إلماما عاما بثقافة أعماق البحار؛

(ج) تعزيز المنظمات الدولية والإقليمية المختصّة الأخرى وإقامة الشراكات معها للتوعية بدور السلطة ووظائفها على النحو المحدّد في الاتفاقية والاتفاق، ومساهمتها في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وغيرها من الأطر العالمية ذات الأهمية الخاصة لعملها، مثل عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة؛

(د) تعزيز وجود السلطة على الإنترنت عن طريق تعهّد موقعها الشبكي وتحديثه باستمرار، وتصميم هويات ترويجية قوية لمشاريعها ومبادراتها، وإنتاج محتوى جذّاب لقنواتها على وسائل التواصل الاجتماعي؛

(هـ) التفاعل مع وسائل الإعلام على مختلف المستويات للترويج لرسائل السلطة؛

(و) الإشراف على تصميم جميع منشورات السلطة وتخطيطها وإنتاجها، بما في ذلك التقارير التقنية والموجزات السياساتية؛

(ز) إنتاج مجموعة منوعة من المواد المطبوعة والإلكترونية والإشراف على إنتاج هذه المواد للتوعية بمبادرات السلطة ومشاريعها البحثية والمتصلة بالقدرات وحلقات عملها ومؤتمراتها، بما في ذلك مقاطع الفيديو، والنشرات، والرسائل الإخبارية، والأوراق الموجزة، والنماذج الموحّدة وغيرها من المشتملات التي تحمل العلامات المميّزة للهوية الترويجية؛

(ح) تقديم الدعم اللازم للأمين العام والموظفين المشاركين في المؤتمرات والمناسبات الدولية المتعلقة بالمحيطات.

43 - ويتمثل الناتج المتوقع للفترة المالية 2025-2026 في تحقيق أقصى قدر ممكن من تسليط الضوء على أنشطة السلطة ومن تعزيز مصداقية وأثر هذه الأنشطة. وستشمل مؤشرات الإنجاز ما يلي:

(أ) تحسّن معرفة وفهم عمل السلطة وأثرها من خلال أنشطة الاتصالات مع وسائط الإعلام الوطنية والإقليمية والدولية؛

(ب) زيادة سهولة التعرّف على الهوية الترويجية من خلال جهود الاتصال المنسّقة والمتّسقة مع الهوية المؤسسية وزيادة حجم المشاركة والحضور في المناسبات ذات الصلة؛

(ج) الترويج لرسالة السلطة وعملها ونتائجها من خلال التعاون مع الشركاء، بما في ذلك عن طريق الاستفادة مما لديهم من قنوات اتصال وشبكات ومما يتيحونه من فرص؛

(د) تحسين المعلومات المقدمة إلى أصحاب المصلحة ومشاركتهم في أعمال السلطة.

44 - ويلزم رصد موارد مخصصة لدعم تنفيذ برنامج عمل وأنشطة وحدة الاتصالات، ولا سيما فيما يتعلق بتعهّد موقع السلطة على الإنترنت وتطوير أدوات ومنتجات الاتصال الاستراتيجي والهوية الترويجية وأنشطة التوعية على الصعد الدولي والإقليمي والوطني.

واو - تنمية القدرات والتعاون التقني (البرنامج 3-7)

45 - تشتمل الخطة الاستراتيجية للسلطة للفترة 2019-2025 على توجّهين استراتيجيين يتعلقان تحديداً ببناء القدرات. فالتوجه الاستراتيجي 5 يركّز على دور السلطة في ضمان تطوير تدابير بناء القدرات وتنفيذها بشكل فعّال، وضمان تلبيتها احتياجات الدول النامية، التي يجري تحديدها من خلال عمليات شفافة تشارك فيها هذه الدول مشاركة كاملة. والتوجه الاستراتيجي 6 يرسم الخطوط العريضة للولاية الهامة المنوطة بالسلطة والمتمثلة في كفالة مشاركة الدول النامية مشاركة متكاملة تماما في الأنشطة المنجزة في المنطقة، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية والدول المتضررة جغرافيا والدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا. وتفيد استراتيجية تنمية القدرات (ISBA/27/A/11) في تحديد خمسة مجالات رئيسية للنتائج لتلبية الاحتياجات التي حددتها الدول النامية الأعضاء في السلطة في مجال بناء القدرات وتحسين تنفيذ مبادرات وبرامج بناء القدرات التي تنفذها السلطة.

46 - والهدف من هذا البرنامج هو بناء وتطوير قدرات مواطني الدول النامية الأعضاء في السلطة في مجموعة متنوعة من القطاعات تُحدَّد على أساس الاحتياجات ذات الأولوية التي تحدّدها تلك الدول في مجال تنمية القدرات. وسيستمر تنفيذ مبادرات مختلفة ولكن متكاملة لتلبية الاحتياجات التي يتم تحديدها، ولا سيما بهدف تعزيز مشاركة عالمات من النساء في برامج أبحاث البحار العميقة والاستجابة للتحديات والاحتياجات الخاصة التي يحدّدها أقل البلدان نموّا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وستنفَّذ مبادرات محدّدة لدول منطقة البحر الكاريبي ودول المحيط الهندي، إلى جانب المشروع الذي نُفّذ بالفعل للدول المزكّية في منطقة المحيط الهادئ (مبادرة الغور السحيق للنمو الأزرق) وللدول الأفريقية (مشروع أفريقيا لموارد قاع البحار العميقة). وسيجري أيضا تنفيذ إجراءات مخصّصة للنهوض بتمكين المرأة وتفعيل قيادتها في مجال البحث العلمي البحري، ولا سيما العالمات من الدول النامية، بما في ذلك من أقل البلدان نموّا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

47 - كما سيتيح البرنامج المجال لتنظيم حلقتي عمل إعلاميتين، في شراكة مع الدول الأعضاء، للتوعية بولاية السلطة وعملها وتحسين فهمهما من حيث صلتهما بمصالح السلطات الوطنية والهيئات الإقليمية في مجال التعدين في قاع البحار العميقة. وسيولى اهتمام خاص أيضا لتزكية أربعة من المهنيين أو الخريجين الشباب من الدول النامية كل عام للالتحاق بتدريب داخلي داخل الأمانة. كما ستنظم السلطة، في شراكة مع أعضائها والمنظمات الدولية والإقليمية المختصة، حلقتي عمل لمناقشة سبل معالجة التحديات الخاصة التي يواجهها أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية فيما يتعلق بالتنفيذ الفعّال للنظام القانوني المنصوص عليه في الجزء الحادي عشر من الاتفاقية وفي الاتفاق.

48 - وسينصب التركيز أيضا في عام 2025 على إعداد وتنظيم حلقة عمل دولية بشأن مهارات المستقبل، لتمكين مواطني الدول النامية الأعضاء في السلطة من استيعاب وتوقع المهارات والكفاءات

المحدّدة التي ستكون مطلوبة للاستفادة على أكمل وجه من الفرص التي يتيحها إنشاء قوة عاملة جديدة بالاقتران مع تطوير صناعة استخراج المعادن من قاع البحار العميقة.

49 - ويلزم رصد تمويل مخصّص لكفالة تنفيذ السلطة لنهجها البرنامجي إزاء تنمية القدرات وتعزيز المؤسسات وضمان تلبية احتياجات أعضائها. كما تشمل الأموال المخصّصة للبرنامج 3-7 دعم رسوم الخبراء الاستشاريين وتنظيم حلقة العمل والسفر لحضورها وتكلفة إصدار الدراسات والتقارير التقنية.

زاي - الموارد المعدنية وتكنولوجيات التعدين الحرجة (البرنامج 3-8)

50 - يهدف البرنامج 3-8 إلى معالجة المجالات المواضيعية التالية التي حُدّدت في الاتفاق كمهام ذات أولوية للسلطة: (أ) رصد واستعراض الاتجاهات والتطورات المتصلة بأنشطة التعدين في قاع البحار العميقة؛ (ب) تقييم المتاح من البيانات المتعلقة بالتنقيب والاستكشاف؛ (ج) رصد وتقييم التكنولوجيات المتاحة لأنشطة الاستكشاف والاستغلال المسؤولة ذات الأثر البيئي المنخفض.

51 - وتشمل الأهداف المحدّدة للبرنامج 3-8 خلال الفترة المالية 2025-2026 ما يلي:

(أ) تجميع وتوليف وتقييم التقدم العلمي والتقني الحالي من أجل نمذجة وتقييم الموارد المعدنية في قاع البحار؛

(ب) دعم أعمال تجميع ونشر الحلول التكنولوجية المتصلة بالتنقيب والاستكشاف والتعدين المحتمل في قاع البحار وتخليص الموارد المعدنية المستخرجة في المنطقة من الشوائب؛

(ج) تعزيز فهم أعضاء السلطة وأصحاب المصلحة لأحدث التكنولوجيات المتصلة بتقييم حالة قاع البحار وما به من موارد، فضلا عن إمكانات الاستغلال المستدام للموارد المعدنية في المنطقة؛

(د) ضمان أن تكون بيانات ومعلومات علوم الأرض المتعلقة بتقييمات الموارد المعدنية مستندة إلى أساس علمي محكم ومستكملة على ضوء أحدث التطورات؛

(هـ) تعزيز فهم أحدث تكنولوجيات قاع البحار، بما في ذلك عن طريق تطوير مبادرات تعاونية فيما بين المتعاقدين والأوساط العلمية وأصحاب المصلحة الآخرين لتوفير مظلة لأنشطة نقل التكنولوجيا؛

(و) تقييم ما يمكن أن تقدّمه المعادن البحرية من إسهام في تحقيق الأمن المعدني في ظل تزايد الطلب على المعادن الحرجة التي تعتبر متطلبا حيويا لتعزيز الانتقال الطاقي الشامل للجميع والمستدام بيئيا، مع التركيز بشكل خاص على المكوّنات الحيوية التي يعتمد عليها النمو السريع لتكنولوجيات الطاقة النظيفة.

52 - وتشمل الإنجازات المتوقعة ما يلي:

(أ) حلقة عمل للخبراء بشأن الحالة الراهنة على صعيد الابتكار والتطوير للتكنولوجيات المتعلقة بالتعدين في قاع البحار والرصد الفعّال ومعالجة المعادن، وبشأن مدى ملاءمة اتجاهات الاستكشاف عن بُعد والاستكشاف الذكي والاستغلال والمعالجة في صناعات التعدين البرّي؛

(ب) منتجات معرفية بشأن التقييم والنمذجة الرقميين المتقدّمين للموارد المعدنية في المنطقة من زاوية علوم الأرض والزاوية الكمّية، بما في ذلك: '1' تحديثات بشأن النماذج الجيولوجية الحالية المستندة

إلى الذكاء الاصـــطناعي لرواســـب العقيدات المتعددة الفلزات في منطقة كلاريون – كليبرتون وغيرها من المناطق ذات الأهمية التعدينية؛ ’2‘ نموذج محدّث مسـتند إلى الذكاء الاصـطناعي لرواسـب الكبريتيدات المتعددة الفلزات على امتداد ارتفاعات منتصـــف المحيط المتطاولة؛ ’3‘ نموذج موارد محدث مســـتند إلى الذكاء الاصطناعي لرواسب قشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت؛

(ج) حلقة عمل للخبراء بشأن استخدام عمليات وبرامج تعلّم الآلة في مجال علوم البحار وفوائد هذه العمليات والبرامج وسبل مواصلة تطويرها فيما يتعلق ببيانات علوم الأرض والبيانات البيئية لدعم أنشطة البحث والتنقيب والاستغلال المستدامة والمنخفضة الأثر في المنطقة؛

(د) تجميع المعلومات للدراسـات التقنية والموجزات السـياسـاتية بشـأن الطلب على المعادن الحرجة، والإمكانات التي قد يوفرها التعدين البحري على صـــعيد إزالة الكربون، وتحليل بيانات علوم الأرض الموجودة بالفعل والمستمدة من مناطق محيطية أوسع داخل المنطقة، واستخدام التكنولوجيات والنُهُج الحديثة لاستكشاف الرواسب المعدنية والطاقة الحرارية الأرضية على طول ارتفاعات منتصف المحيط المتطاولة ولأغراض الدراسة الأوقيانوغرافية المتعلقة بالطاقة المحيطية وبيئة المحيطات؛

(هـ) دراســـات تقنية عن الإمكانات التي قد توفرها عمليات وتكنولوجيات التعدين البرّي وما يرتبط بها من تقييمات للموارد في البلدان النامية لفائدة التعدين في قاع البحار.

53 – وسيلزم رصد تمويل مخصّص لتنفيذ البرنامج، ولإعداد حلقات العمل، بما في ذلك وثائق المعلومات الأساسية وتقارير أخرى يعدّها الخبراء الاستشاريون عن البيانات الجيولوجية وبيانات علوم الأرض والبيانات المتصلة بالتكنولوجيا، وتنظيم ما سبق ذكره من حلقات عمل، بما في ذلك مشاركة الخبراء من البلدان النامية والتواصل مع أصحاب المصلحة.

حاء – مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات لعام 2025 (البرنامج 3-9)

54 – ســـيُعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات في نيس، فرنســـا، في حزيران/يونيه 2025، وسيتشارك في استضافته حكومتا فرنسا وكوستاريكا. ويُتوقّع من السلطة أن تدعم المؤتمر وتشارك فيه، على نفس الأساس الذي استندت إليه في مشاركتها في دورتيه السابقتين في نيويورك (2017) ولشبونة (2022). ففي هذين المؤتمرين، شاركت السلطة في أفرقة مواضيعية، ونظمت مناسبات جانبية، واستضافت اجتماعات ثنائية وإقليمية مع ممثلي الدول الأعضـاء وممثلي مؤسـسـات منظومة الأمم المتحدة الأخرى. ويُقترح، لأول مرة، رصد ميزانية مخصّصة للمشاركة في المؤتمر تشمل تكاليف سفر وفد من الأمانة إلى المؤتمر، فضلا عن تنظيم المناسبات الجانبية وإعداد منتجات الاتصال الأساسية. وتستند التكاليف المقترحة إلى التكاليف الفعلية للمشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات لعام 2022 الذي عُقد في لشبونة.

خامسا – وحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية (الباب 4)

55 – تم إنشـاء وحدة ضـمان الامتثال والإدارة التنظيمية في عام 2020، وكلّفت بمهمة الإشـراف على أنشطة الإبلاغ التي يقوم بها المتعاقدون وإدارة مسارات تدفق العمل بين مختلف وحدات الأمانة وبين الأمانة واللجنة القانونية والتقنية. ومع ازدياد عدد عقود الاستكشاف وارتفاع درجة تعقّدها، أصبح من الضروري زيادة قدرة الأمانة على أداء المهام المتوقّعة منها بموجب النظام الحالي للاستكشاف ومشروع النظام المقترح بشأن

الاستغلال. ويتمثل الهدف العام لوحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية في أن تقوم بدور نقطة الاتصال الرئيسية للمتعاقدين بحيث تضطلع الأمانة من خلالها بمسؤولياتها المحددة بموجب الاتفاقية والاتفاق وقواعد السلطة وأنظمتها وإجراءاتها فيما يتعلق بممارسة الإشراف والرقابة على الأنشطة في المنطقة.

56 - ولتحقيق هذا الهدف، تركز وحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية على تنفيذ الأهداف السبعة التالية التي تتماشى مع التوجهات الاستراتيجية ذات الصلة المدرجة في الخطة الاستراتيجية للسلطة للفترة 2019-2025:

(أ) الإدارة الفعّالة لطلبات الموافقة على خطط العمل في مجال التنقيب أو الاستكشاف أو الاستغلال، وتمديد خطط عمل الاستكشاف أو الاستغلال واتخاذ القرارات المتصلة بإبطال الحقوق؛

(ب) توفير الإشراف الإداري السليم على عقود الاستكشاف والاستغلال السارية؛

(ج) تعزيز ممارسات إدارة العقود وزيادة الشفافية من خلال تفعيل سجل التعدين في قاع البحار؛

(د) تعزيز قدرة وحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية وتوثيق التعاون مع مكاتب الأمانة والشركاء الآخرين؛

(هـ) تطوير واستعراض وتنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة والمبادئ التوجيهية ذات الصلة بوحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية؛

(و) تقديم معلومات وجيهة وآراء استشارية سديدة إلى الأمين العام واللجنة القانونية والتقنية؛

(ز) دعم المتعاقدين في تطبيق القواعد والأنظمة والإجراءات ذات الصلة.

57 - وبعد الموافقة على الوظائف الإضافية خلال الفترة المالية 2023-2024، أصبحت وحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية تتألف من رئيس (ف-5)، وموظف لضمان الجودة والامتثال (ف-4)، وموظف لإدارة العقود (ف-3)، ومساعد إداري (خ ع). وهناك احتياج لوظيفة أخرى لموظف تدقيق بيئي (ف-4) متوخّاة لتكملة ملاك الموظفين الحالي. وكان من المتوخى إنشاء هذه الوظيفة لعام 2025 في الموجز الإرشادي للاحتياجات من الوظائف لوحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية (انظر ISBA/28/FC/2 و ISBA/28/FC/2/Corr.1، المرفق). وبالنظر إلى الحاجة إلى تقليل التكاليف إلى أدنى حد ممكن والتأخيرات غير المتوقعة في تعيين الموظفين في وحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية في عام 2023، يقترح الأمين العام إرجاء إنشاء هذه الوظيفة إلى عام 2026، بتكلفة إضافية تقديرية قدرها 000 225 دولار لعام 2026 (بما في ذلك تكاليف الاستقدام والإلحاق).

58 - وسيقوم موظف التدقيق البيئي بدور محوري في إجراء عمليات التدقيق البيئي لأنشطة المتعاقدين وسيسهم في تمكين السلطة من الاضطلاع بولايتها في مجال الإدارة والرصد البيئيين بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية. وتشمل هذه المتطلبات التعامل مع الزيادة المتوقّعة في عدد بيانات الأثر البيئي المتصلة باختبار مكونات التعدين أو الأنشطة الأخرى التي تتطلب تقييما للأثر البيئي أثناء الاستكشاف، فضلا عن الطلبات التي قد ترد للموافقة على خطط عمل في مجال الاستغلال بعد اعتماد النظام.

59 - وتبلغ التكاليف غير المتعلقة بالوظائف للوحدة 000 290 دولار للفترة المالية، وهي تعزى إلى التطوير الجاري لسجل التعدين في قاع البحار، والاجتماعات السنوية مع المتعاقدين، وعمليات التفتيش على أنشطة المتعاقدين.

سادسا - المؤسسة (الباب الخامس)

60 - أُدرج باب منفصل في الميزانية للمؤسسة بعد الموافقة على مقترح الميزانية التكميلية في عام 2023. ويتألف موظفو المؤسسة من مدير عام مؤقت وباحث مشارك. ويتولى المدير العام المؤقت مسؤولية الإشراف على تأدية المهام المدرجة في الفقرة 1 (أ) إلى (ح) من المادة 2 من مرفق الاتفاق. ويشمل الاعتماد المرصود في الميزانية تكاليف الموظفين، ومخصّصا لاسترداد تكاليف خدمات تكنولوجيا المعلومات، ومخصّصا للسفر. وليست هناك زيادة مقترحة للميزانية التكميلية التي وافقت عليها الجمعية في عام 2023. غير أنه جرى عرض التكاليف على أساس سنة كاملة، في حين تمت الموافقة على الميزانية التكميلية على أساس تكاليف يتم تكبّدها على مدى فترة 14 شهرا.

سابعا - جدول الأنصبة المقررة

61 - وفقا للاتفاقية والاتفاق، تُغطّى المصروفات الإدارية للسلطة من الأنصبة المقررة على أعضائها إلى أن تتوافر لدى السلطة أموال كافية من مصادر أخرى لتغطية تلك المصروفات. وينطوي هذا على تعديل تدريجي للعبء المتصل بتمويل الدول الأعضاء للسلطة بحيث يعكس أثر الإيرادات التي ستُجنى مستقبلاً من الأنشطة المنفّذة في المنطقة. وبالنسبة للفترة المالية 2025-2026، يقدّر إجمالي الإيرادات (بخلاف الأنصبة المقرّرة على الدول الأعضاء) بمبلغ 000 320 5 دولار، وهو يتألف من رسم المصاريف العامة للمتعاقدين، والإيرادات المتنوعة، والمساهمة المتّفق على أن يقدمها الاتحاد الأوروبي. وهذا يعني أن مجموع الاشتراكات المقرّرة المقدّرة للدول الأعضاء يبلغ 000 780 21 دولار للفترة المالية (000 890 10 دولار لكل من سنتي الفترة المالية)، مطروحا منه أي وفورات تحقّقت من الفترة المالية 2023-2024.

62 - وتجدر الإشارة إلى أن رسم المصاريف العامة للمتعاقدين، المثبّت منذ 1 كانون الثاني/يناير 2022 عند 000 80 دولار، قد تم استعراضه آخر مرة من قبل اللجنة في عام 2020[2]. ولدى اتخاذ قرار بزيادة رسم المصاريف العامة، كان المجلس قد طلب إلى اللجنة أن تجري تقييما منتظما للتغيرات في التكاليف المغطاة برسم المصاريف العامة السنوي، وطلب كذلك إلى الأمين العام أن يطلع الدول الأعضاء في وقت مبكر على المعلومات المفصّلة عن أي تغييرات مقترحة. ومع أخذ هذه العوامل في الحسبان، قد ترغب اللجنة في أن تطلب إدراج مسألة رسم المصاريف العامة في جدول أعمالها لعام 2025، بحيث تُطبّق أي زيادات مقترحة في عام 2026 أو 2027.

63 - ويستند جدول الأنصبة المقررة للسلطة إلى الجدول المستخدم للميزانية العادية للأمم المتحدة، بعد تعديله حسب الفروق في العضوية، مع تطبيق حد أقصى للأنصبة المقررة نسبته 22 في المائة وحد أدنى

(2) ISBA/26/C/28.

نسبته 0,01 في المائة. وقد اعتُمد أحدث جدول للأنصبة المقررة للميزانية العادية للأمم المتحدة في قرار الجمعية العامة 238/76 للفترة 2022-2024.

ثامنا - ملخص الميزانية

64 - بينما يعمل المجلس على اعتماد النظام المتعلق باستغلال المعادن البحرية في المنطقة، إلى جانب ما يرتبط به من معايير ومبادئ توجيهية، يتعيّن على السلطة أن تستعد لأن تصبح جهة قائمة فعلياً على تنظيم نشاط صناعي. وسيتطلب ذلك زيادة كبيرة في القدرات المتوافرة حاليا داخل أجهزة السلطة وهيئاتها، بما في ذلك الأمانة. وتواجه السلطة أيضا ضغطا متزايدا للوفاء بالعناصر الهامة الأخرى لولايتها، بما في ذلك تعزيز وتشجيع البحث العلمي البحري في المنطقة، والحماية الفعّالة للبيئة البحرية من الأنشطة في المنطقة، إلى جانب ضرورة ضمان المشاركة المتكاملة للدول النامية في عمل السلطة، وكذلك برامج تنمية القدرات. وكل هذه أنشطة تترتب عليها آثار مالية.

65 - وعلى الرغم من هذه الضغوط، تم قدر الإمكان إبقاء الميزانية المقترحة ضمن الإطار المتماشي مع مبدأ النمو الحقيقي الصفري. وليست هناك أي برامج أو أنشطة جديدة مقترحة، باستثناء رصد مخصص في الميزانية لمرة واحدة لمؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات لعام 2025. وبعد أخذ التضخم في الحسبان، تُظهر الميزانية البرنامجية وميزانية خدمات المؤتمرات انخفاضا بالقيمة الحقيقية. والزيادات الضرورية في التكاليف قد أملتها عوامل خارجية في المقام الأول، وتحديدا تنقيحات جداول مرتبات الموظفين وبدلات واستحقاقات الموظفين في النظام الموحد للأمم المتحدة، وتضخم تكلفة السلع والخدمات.

66 - ولجنة المالية مدعوة إلى التوصية بأن يقوم المجلس والجمعية بما يلي:

(أ) الموافقة على ميزانية الفترة المالية 2025-2026 البالغة 000 100 27 دولار، على النحو الذي يقترحه الأمين العام في مرفق هذه الوثيقة؛

(ب) الإذن للأمين العام بوضع جدول الأنصبة المقرّرة لعامي 2025 و 2026 على أساس جدول الأنصبة المقررة في الميزانية العادية للأمم المتحدة الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها 238/76، مع مراعاة أن يكون الحد الأقصى لمعدل النصيب المقرر هو 22 في المائة والحد الأدنى 0,01 في المائة؛

(ج) الإذن للأمين العام أيضاً، بالنسبة لعامي 2025 و 2026، بأن ينقل بين الأبواب والأبواب الفرعية والبرامج نسبة تصل إلى 15 في المائة من مبلغ كل باب وباب فرعي وبرنامج؛

(د) حثّ أعضاء السلطة على القيام في أقرب وقت ممكن بسداد الأنصبة المقررة عليهم في الميزانية وفقا للجداول الزمنية المقررة وبشكل كامل.

المرفق

موجز احتياجات ميزانية السـلطة الدولية لقاع البحار للفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2025 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2026

(بدولارات الولايات المتحدة)

الباب	*بند الميزانية*	*المعتمد للفترة 2023-2024*	*المقترح لعام 2025*	*المقترح لعام 2026*	*الإجمالي للفترة 2025-2026*	*الفرق*
الباب 1	**النفقات الإدارية للأمانة**					
	الوظائف الثابتة	7 930 000	4 700 000	4 750 000	9 450 000	1 520 000
	تكاليف الموظفين العامة	3 910 000	2 616 000	2 623 000	5 239 000	1 329 000
	المساعدة المؤقتة العامة	41 000	23 000	23 000	46 000	5 000
	العمل الإضافي	27 000	15 000	16 000	31 000	4 000
	الخبراء الاستشاريون (نفقات غير برنامجية)	35 000	20 000	19 000	39 000	4 000
	التدريب	132 000	70 000	75 000	145 000	13 000
	السفر في مهام رسمية (نفقات غير برنامجية)	200 000	110 000	90 000	200 000	–
	الاتصالات	188 000	94 000	108 000	202 000	14 000
	كتب المكتبة ولوازمها	140 000	85 000	84 000	169 000	29 000
	الطباعة الخارجية (نفقات غير برنامجية بنسبة 20 في المائة)	10 000	7 000	7 000	14 000	4 000
	اللوازم والمواد	125 000	74 000	74 000	148 000	23 000
	الضيافة الرسمية	14 000	8 000	9 000	17 000	3 000
	تكنولوجيا المعلومات	122 000	65 000	70 000	135 000	13 000
	اقتناء المعدات والأثاث وغير ذلك من الأصناف	132 000	78 000	85 000	163 000	31 000
	استئجار وإصلاح وصيانة المعدات والأثاث	43 000	23 000	24 000	47 000	4 000
	النظام الموحّد للأمم المتحدة	245 000	125 000	130 000	255 000	10 000
	خدمات وتكاليف متنوعة	179 000	93 000	105 000	198 000	19 000
	أتعاب مراجعة الحسابات	48 000	20 000	22 000	42 000	(6 000)

الباب	بند الميزانية	المعتمد للفترة 2023–2024	المقترح لعام 2025	المقترح لعام 2026	الإجمالي للفترة 2025–2026	الفرق
	إدارة المباني	835 000	465 000	496 000	961 000	126 000
	المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام/التخطيط المركزي للموارد	57 000	40 000	45 000	85 000	28 000
	تراخيص واشتراكات البرامجيات	–	82 000	82 000	164 000	164 000
	المجموع، الباب 1	**14 413 000**	**8 813 000**	**8 937 000**	**17 750 000**	**3 337 000**
الباب 2	**خدمات المؤتمرات**					
	الطباعة واللوازم	2 500	1 000	1 000	2 000	(500)
	تكاليف متنوعة لخدمات المؤتمرات	190 000	95 000	95 000	190 000	–
	استئجار مركز جامايكا للمؤتمرات	160 000	86 000	88 000	174 000	14 000
	المساعدة المؤقتة (للاجتماعات)	100 000	65 000	65 000	130 000	30 000
	استئجار المعدات	57 500	28 000	29 000	57 000	(500)
	التنقلات المحلية	13 000	7 000	7 000	14 000	1 000
	خدمات الترجمة الشفوية	1 460 000	725 000	735 000	1 460 000	–
	الوثائق	1 350 000	660 000	700 000	1 360 000	10 000
	حفلات الاستقبال	27 000	13 000	13 000	26 000	(1 000)
	المجموع الفرعي، الباب 2	**3 360 000**	**1 680 000**	**1 733 000**	**3 413 000**	**53 000**
الباب 3	**نفقات البرامج**					
	البرنامج 3-1، تطوير الإطار التنظيمي للأنشطة في المنطقة					
	الخبراء الاستشاريون	290 000	163 000	163 000	326 000	36 000
	الطباعة الخارجية	10 000	5 000	5 000	10 000	–
	السفر	60 000	32 000	33 000	65 000	5 000
	حلقات العمل	140 000	78 000	76 000	154 000	14 000
	المجموع الفرعي، البرنامج 3-1	**500 000**	**278 000**	**277 000**	**555 000**	**55 000**
	البرنامج 3-2، حماية البيئة البحرية، بما في ذلك خطط الإدارة البيئية الإقليمية					
	الخبراء الاستشاريون	300 000	162 000	164 000	326 000	26 000
	الطباعة الخارجية	20 000	11 000	11 000	22 000	2 000

الباب	بند الميزانية	المعتمد للفترة 2023–2024	المقترح لعام 2025	المقترح لعام 2026	الإجمالي للفترة 2025–2026	الفرق
	السفر	110 000	59 000	60 000	119 000	9 000
	حلقات العمل	250 000	135 000	136 000	271 000	21 000
	المجموع الفرعي، البرنامج 3-2	**680 000**	**367 000**	**371 000**	**738 000**	**58 000**
	البرنامج 3-4، إدارة البيانات (الموارد والبيئة)					
	الخبراء الاستشاريون	150 000	81 000	82 000	163 000	13 000
	الطباعة الخارجية	10 000	5 000	5 000	10 000	–
	السفر	50 000	27 000	27 000	54 000	4 000
	حلقات العمل	135 000	73 000	74 000	147 000	12 000
	تكنولوجيا المعلومات	30 000	16 000	16 000	32 000	2 000
	الصيانة والدعم	150 000	81 000	82 000	163 000	13 000
	المجموع الفرعي، البرنامج 3-4	**525 000**	**283 000**	**286 000**	**569 000**	**44 000**
	البرنامج 3-5، تعزيز وتشجيع البحث العلمي البحري في المنطقة					
	الخبراء الاستشاريون	140 000	76 000	76 000	152 000	12 000
	الطباعة الخارجية	16 000	8 500	9 000	17 500	1 500
	السفر	80 000	43 000	44 000	87 000	7 000
	حلقات العمل	150 000	81 000	82 000	163 000	13 000
	المجموع الفرعي، البرنامج 3-5	**386 000**	**208 500**	**211 000**	**419 500**	**33 500**
	البرنامج 3-6، أنشطة الاتصالات والتوعية					
	الخبراء الاستشاريون	124 000	67 000	68 000	135 000	11 000
	الطباعة الخارجية	52 000	28 000	28 000	56 000	4 000
	السفر	69 000	37 000	38 000	75 000	6 000
	حلقات العمل	6 000	3 000	3 000	6 000	–
	المعدات	16 000	9 000	8 500	17 500	1 500
	التدريب	10 000	5 000	5 000	10 000	–
	المجموع الفرعي، البرنامج 3-6	**277 000**	**149 000**	**150 500**	**299 500**	**22 500**

الباب	بند الميزانية	المعتمد للفترة 2023–2024	المقترح لعام 2025	المقترح لعام 2026	الإجمالي للفترة 2025–2026	الفرق
	البرنامج 3-7، تنمية القدرات والتعاون التقني					
	الخبراء الاستشاريون	35 000	19 000	19 000	38 000	3 000
	الطباعة الخارجية	35 000	19 000	19 000	38 000	3 000
	السفر	120 000	65 000	65 000	130 000	10 000
	حلقات العمل	175 000	95 000	95 000	190 000	15 000
	المجموع الفرعي، البرنامج 3-7	**365 000**	**198 000**	**198 000**	**396 000**	**31 000**
	البرنامج 3-8، الموارد المعدنية وتكنولوجيات التعدين الحرجة					
	الخبراء الاستشاريون	130 000	70 000	71 000	141 000	11 000
	الطباعة الخارجية	10 000	5 000	5 000	10 000	–
	السفر	60 000	32 000	33 000	65 000	5 000
	حلقات العمل	190 000	103 000	104 000	207 000	17 000
	المجموع الفرعي، البرنامج 3-8	**390 000**	**210 000**	**213 000**	**423 000**	**33 000**
	البرنامج 3-9، مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات لعام 2025					
		–	120 000	–	120 000	120 000
	المجموع الفرعي، البرنامج 3-9	**–**	**120 000**	**–**	**120 000**	**120 000**
	المجموع، الباب 3	**3 123 000**	**1 813 500**	**1 706 500**	**3 520 000**	**397 000**
الباب 4	**وحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية**					
	المرتبات	766 000	475 000	550 000	1 025 000	259 000
	تكاليف الموظفين العامة	363 000	233 000	265 000	498 000	135 000
	السفر	36 000	37 000	37 000	74 000	38 000
	حلقات العمل	30 000	28 000	28 000	56 000	26 000
	الخبراء الاستشاريون	115 000	68 000	68 000	136 000	21 000
	الطباعة والمعدات	50 000	12 000	12 000	24 000	(26 000)
	المجموع، الباب 4	**1 360 000**	**853 000**	**960 000**	**1 813 000**	**453 000**

الباب	*بند الميزانية*	*المعتمد للفترة 2023-2024*	*المقترح لعام 2025*	*المقترح لعام 2026*	*الإجمالي للفترة 2025-2026*	*الفرق*
الباب 5	**المؤسسة**					
	تكاليف الموظفين	384 400	266 000	280 000	546 000	161 600
	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	12 000	6 000	7 000	13 000	1 000
	السفر	19 000	20 000	25 000	45 000	26 000
	تكاليف الدعم	41 540	–	–	–	(41 540)
المجموع، الباب 5		**456 940**	**293 000**	**311 000**	**604 000**	**147 060**
المجموع، الأبواب 1 إلى 5		**22 712 940**	**13 452 500**	**13 647 500**	**27 100 000**	**4 387 060**